الأمم المتحدة AS

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.
GENERAL

A/46/965
S/24494
26 August
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

الجمعية العامة
الدورة السادسة والأربعون
البند ١٥٠ من جدول الأعمال
الحالة في البوسنة والهرسك

مجلس الأمن
السنة السابعة والأربعون

رسالة مؤرخة في ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٢ موجهة الى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لماليزيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه نص رسالة وجهها سعادة الدكتور مهاتير محمد رئيس وزراء ماليزيا إلى جميع رؤساء دول أو حكومات الأعضاء الخمسة عشر في مجلس الأمن بشأن الحالة في البوسنة والهرسك (انظر المرفق) .

وأكون ممتنا لو عملتم على تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة رسمية للجمعية العامة في إطار البند ١٥٠ من جدول أعمال مجلس الأمن .

(توقيع) محمد سينون مذكر
القائم بالأعمال بالإنابة

260892 260892 92-40478

المرفق

رسالة مؤرخة في ٢٢ آب/أغسطس ١٩٩٢ من رئيس وزراء ماليزيا إلى جميع رؤساء دول أو حكومات الأعضاء الخمسة عشر في مجلس الأمن

يشهد العالم منذ شهور ببالغ الألم إمعانا في التقتيل والتدمير في البوسنة والهرسك . وقد حاولت الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي القيام بدورهما في إقامة السلم وإرسال الغوث إلى شعب البلد . ومع ذلك لم يحدث أي تقدم على الإطلاق في جهود السلم الأوروبية ، وتكررت انتهاكات وقف إطلاق النار فأثرت على جهود الأمم المتحدة في الإغاثة . وكان كثير من القرارات التي أصدرها مجلس الأمن بالأمم المتحدة موضع التجاهل . ولم تترك الجزاءات التي استخدمها مجلس الأمن أي أثر ملموس . وبدلا من ذلك أخذنا نشهد في الأسابيع الأخيرة أبشع الجرائم البشرية التي ارتكبها القوميون الصربيون ضد المدنيين المسلمين والمسيحيين في البوسنة والهرسك . بل إن القائمين على حفظ السلم التابعين للأمم المتحدة قد تعرضوا للهجوم . وقد تحولت الاضطرابات الداخلية التي سببتها تجزئة يوغوسلافيا مع تدهور الوضع إلى أعمال واضحة من العدوان والتدخل المسلح من جانب صربيا الجبل الأسود ضد البوسنة والهرسك .

وكانت أعمال القصف اليومية لمراكز السكان المدنيين والأخبار الأخيرة المفزعة عن الفظائع المرتكبة في معسكرات الاعتقال بسبب السياسة الصربية في التطهير العرقي هي التي دفعت مجلس الأمن في النهاية إلى اعتماد القرار ٧٠٠ (١٩٩٢) الذي ينص على استخدام جميع الوسائل الضرورية لإرسال إمدادات الإغاثة إلى السكان المدنيين في البوسنة والهرسك ، والى اعتماد القرار ٧١١ (١٩٩٢) الذي يطالب بالوصول إلى معسكرات الاعتقال . وترحب ماليزيا مثل معظم أعضاء المجتمع الدولي الآخرين باعتماد هذين القرارين . ومن المؤسف أن هذا الإجراء الأخير الذي اتخذه المجلس بعيد عن الكفاية لأن الحالات في البوسنة والهرسك قد ازدادت سوءا . والخطر القائم حاليا ليس خطر التجويع الجماعي الذي يستهدف القرار التصدي له ، ولا طلب الوصول إلى معسكرات الاعتقال ، وإنما هو الخطر على إمكانية وقف الفظائع العشوائية وقتل الصربيين للمسلمين والمسيحيين من أبناء البوسنة ، وتدمير البوسنة والهرسك كأمة .

وماليزيا مقتنعة بأن الوقت قد حان الآن لأن يتخذ المجلس في سبيل التمسك بالقيم الإنسانية وحكم القانون تدابير جماعية حازمة ومباشرة تشمل ما نصت عليه المادة ٤٢ من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، من أجل إعادة الاستقرار إلى البوسنة والهرسك ، وإلى المنطقة أيضا .

وثمة عدة أسباب تستدعي من المجلس أن يتصرف الآن بشكل حاسم . فأولا ، تشهد الحرب في البوسنة والهرسك مهما أحسن تمويهها أعمال تدخل وعدوان مسلحين من صربيا والجبل الأسود ، وهي تهدد سيادة البوسنة والهرسك واستقلالها ووحدة أراضيها كأحدث عضو في الأمم المتحدة . ومن مسؤولية مجلس الأمن بالأمم المتحدة أن يعيد ويكفل سيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية . فكل مصداقية المجلس وفكرة الأمن الجماعي تتوقف على استعداد وقدرة المجلس على التمسك بالقانون الدولي ، وخصوصا ضمان السيادة والسلامة الإقليمية لإحدى دوله الأعضاء . ولا يستطيع المجلس وخصوصا أعضاؤه الدائمون أن يختاروا مكان وزمان ممارسة الإجراءات الجماعية التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة . ومن واجب المجلس أن يرقى إلى مستوى المسؤولية التي أسندها الميثاق إليه ، وأن يرد إيجابيا على تزايد أصوات عموم أعضاء الأمم المتحدة الذين يدعون إلى اتخاذ إجراء حازم من المجلس للتمسك بحكم القانون .

والأمر الثاني هو أنه توجد حاليا انتهاكات خطيرة صارخة لحقوق الإنسان وللقانون الإنساني الدولي ، وهي تتعلق بالفظائع التي يرتكبها الصربيون في حق المدنيين المسلمين والمسيحيين الأبرياء من أبناء البوسنة في البلدات والقرى ومعسكرات الاعتقال . إن السياسة الصربية في "التطهير العرقي" حقيرة ، ولا يقبل المجتمع الدولي على نفسه أن يؤخذ عليه في هذه الفترة من تاريخ العالم أنه اتبع موقفا ضعيفا ومبدئيا من ذلك . وينبغي على الأمم المتحدة وهيئات دولية أخرى منها لجنة الصليب الأحمر الدولية أن تحرص على عدم القيام بجهود للإغاثة قد تكون لسخرية القدر عونا للسياسة الصربية في "التطهير العرقي" . ومجلس الأمن ملتزم باتخاذ كافة الوسائل الضرورية لإنهاء الفظائع وإيجاد تدابير تحيل الأفراد والزعماء المسؤولون عن جرائم الحرب الى القضاء وفقا لما يتصل بذلك من أحكام القانون الدولي ومنها أحكام الاتفاقية الدولية للإبادة الجماعية .

والأمر الثالث هو أن مجلس الأمن لا يستطيع أن يكتفي بالتصدي لمحنة المدنيين من سكان البوسنة والهرسك تحت الحصار والقصف يوميا من جانب الصربيين من خلال جهود الأمم المتحدة للإغاثة . فمن واجب المجلس أيضا أن ينهي أعمال الحصار وأعمال القصف التي تشهدها مراكز كثيرة للسكان المدنيين في البوسنة ، وذلك باتخاذ إجراء مباشر ضد المسؤولين عنها .

والأمر الرابع هو أن على المجلس أن يخشى من شدة احتمال أن تنتهي مبادرة السلم الأوروبية الى مساعدة الصربيين الذين يمثلون ثلث سكان البوسنة على استرداد ثلثي أرض البوسنة وشطر الأمة الجديدة . وأهم من ذلك أن من السذاجة والوهم الظن بأن التدخل والعدوان الصربي المسلح سيتوقف عند البوسنة والهرسك . فأي اعتراف بالمكاسب الصربية الإقليمية التي تستخدم العنف وأعمال أخرى غير مشروعة ليس من شأنه سوى تشجيع سعيها إلى زيادة رقعة الصرب ، ويحتمل جدا أن يؤدي هذا حتى إلى اتساع اشتعال الموقف في البلقان وتهديد السلم والأمن الدوليين أكثر من ذلك .

إن ماليزيا تؤمن بأن روح الميثاق تلزم مجلس الأمن بأن يراعي آراء عموم أعضاء الأمم المتحدة ويكون مسؤولا أمامها ، وحيث أن الحالة في البوسنة والهرسك قد أصبحت بهذه الخطورة البالغة ، فإنني أود أن أناشدكم الموافقة على أن يقوم المجلس بمناقشة رسمية عاجلة للنظر في مسألة البوسنة والهرسك واتخاذ تدابير جماعية بمقتضى الميثاق لإعادة السلم والاستقرار إلى البوسنة والهرسك ، وإلى المنطقة .

- - - - -